

الفجور السياسي | فريد الانصاري | 20 كتاب مسموع

فريد الانصاري

اذا ما دور الحركة الاسلامية وain مجال صراعها الحقيقي؟ والى اي حد هي داخل حلبة ذلك الصراع؟ لا شك ان ثمة خللا ما. اولا هل تدرك الحركة الاسلامية طبيعة الفجور السائد بالبلاد تمام الادراك - 00:00:00

ثم ان كانت تدركه على الحقيقة. فالى اي حد هي بالفعل منخرطة في اداء دورها التاريخي ازاءه للجواب على هذه الاسئلة كان لابد من وضع مقدمات بالمعنى المنطقي ذات معيارية شرعية تكون حكما ترجع اليه لتبيّن - 00:00:20

للحركة الاسلامية بين الصواب والخطأ. فكان ذلك هو مضمون الفصل الاول من هذه الدراسة. ثم كان لا بد بعد ذلك من تبيّن طبيعة الاجور السياسي ودلائله وتجلياته ومظاهره. بمعرفة حلبة الصراع الحقيقي الدائر بهذه البلاد. فكان ذلك هو مضمون - 00:00:38

الفصل الثاني ثم كان لا بد من تبيّن دور الحركة الاسلامية في مدافعة الفجور السياسي ومحاكمة هذا الدور بالرد الى المقدمات المنطقية وحاجات الواقع وضروراته للمعرفة الى اي حد هي بالفعل تتحرك داخل حلبة ذلك الصراع وذلك هو مضمون الفصل الثالث - 00:00:58

ثم كان الختم بالنتائج الاجمالية لهذه الدراسة. ان هذه الدراسة بقدر ما هي نقد للواقع السوسيو سياسي المغربي. هي ايضا نقد للحركة الاسلامية والنقد هو اول الخطوات لتبيّن الطريق السليم للفهم السليم والعمل السليم - 00:01:18

اللهم الهمنا مراشدنا واجعلنا سببا لمن اهتدى واخر دعوانا ان الحمد لله رب العالمين. وصلى الله على سيدنا محمد واله وكتبه. فريد الانصاري بمكتبة الزيتون في التاسع والعشرين من سنة - 00:01:37

واربعين وعشرين هجرية الموافق للسادس من مارس سنة الفين ميلادية الفصل الاول المقدمات المنهجية المقدمات المنهجية المقصود بالمقدمة ها هنا الكلية الحاكمة في الاستدلال على القضايا بالمفهوم المنطقي وهي اربع كليات شرعية قطعية في معناها مستقرة من الشرع نقدمها بين يدي هذا البحث للاستدلال بها - 00:01:53

دجاجا وحكمها على ما سوف يتضمنه من دعوى. وهذا المعنى انما يتبيّن بعرضها ذاتها الواحدة تلو الاخرى وهي المقدمة الاولى في ان الكليات الشرعية ادلة قطعية في افاده معناها لانها مستقرة من مجموع الشريعة. اصولها وفروعها استقراء انتظمت به معانيها في صورة ذهنية مجردة. تعبّر - 00:02:25

عن يقين معنوي حاصل منها في التصور. فلذلك كانت هي اصول الملة وقواعد الشريعة التي عليها تبني سائر الفروع فلا يخالف فيها من حيث هي كلية الا جاهم بالشريعة او جاحد لها - 00:02:53

وانما الخلاف قد يحصل في تحقيق مناطقه على احات الجزئيات المنضوية تحتها. فمثلا قول النبي صلى الله عليه وسلم لا ضرر ولا ضرر هو في لفظه حديث احاد روی عن عدد من الصحابة لكن بطرق لا تسلم في اغلبها من الضعف. لان اساميده - 00:03:09 كلها لا تسلم من مقال كما يعبر اهل الحديث. ولكنه مع ذلك كلي من الكليات الشرعية القطعية من حيث هو معنى بان رفع الضرر جاء متواترا في احكام القرآن والسنة. سواء بهذا اللفظ او ذاك. فاستقراء النصوص الشرعية وتتبع معانيها الكلية - 00:03:29

جزئية يثبت للدارس ان الشارع رفع الضرر. اعنيه في كل التشريع. وفي هذا السياق قال شيخ المقادد ابو اسحاق الشاطبي وانه داخل بالمعنى تحت اصل قطعهم في هذا المعنى فان الضرر والضرار مثبت منعه في الشريعة كلها. في وقائع جزئيات وقواعد كليات. فهو معنى في غاية العموم - 00:03:50

ما فيش شريعة لا مراء فيه ولا شك لانه مبني على استقراء نصوصها من مثل قوله تعالى ولا تمسكوهن ضرارا لتعتذروا. وقوله لا تضار

والدة بولدها ولا يضار كاتب ولا شهيد - 00:04:16

وايضا فمن اضطر في مخصوصة غير متجانف لاثم فان الله غفور رحيم. قوله انما اضطررتم اليه قوله ولا تضاروهن. وايضا كل ما في معنى قوله تعالى الا من اكره وقلبه مطمئن بالايمان - 00:04:34

الى اخره. بل حكم شرعى من العبادات والمعاملات والحدود الا وهو قائم على هذا المعنى وهكذا فلولا الاطاللة لبينا من خلال سرد النصوص الشرعية ان الشريعة قامت في كل احكام التشريع على اصل رفع الضرر - 00:04:54

اما يفيد استقراره القطع بذلك لا مجرد الظن. فهو معنى مثبت في كل تفاصيل الشريعة. وهذا معنى الكلى. وهو لذلك والادلة على ثبات شيء منها واكد الحجج والبراهين على صحة اي معنى فيها. وفي هذا قال الشاطئي رحمة الله - 00:05:12

الادلة المعتبرة هنا المستقرة من جملة ادلة ظنية تضافرت على معنا واحد حتى افاد فيه القطع. فان في اجتماع من القوة ما ليس للافتراق. ولاجله افاد التواتر القطع. وهذا نوع منه. فاذا حصل من استقراء ادلة المسألة - 00:05:32

مجموع يفيد العلم فهو الدليل المطلوب. وهو شبيه بالتواتر المعنوي. بل هو كالعلم بشجاعة علي رضي الله عنه. وجود حاتم المستفاد من كثرة الواقع المنقوله عنهم. ومن هذا الطريق ثبت وجوب القواعد الخمس كالصلة والزكاة وغيرها طبعا. والا - 00:05:52

فلو استدل مستدل على وجوب الصلاة بقوله تعالى اقيموا الصلاة او ما اشبه ذلك لكان في الاستدلال بمجرده نظر من اوجه لكن حث بذلك من الادلة الخارجية والاحكام المترتبة ما صار به فرض الصلاة ضروريا في الدين. لا يشك فيه الا شاك في - 00:06:12

اصل الدين. واذا تكاثرت على الناظر الادلة عضد بعضها بعضا. فصارت بمجموعها مفيدة للقطع ان كليه الكلى انما المعتبر فيها الغالب لا الشمول التام. لان الاستثناء انما يؤكذ القاعدة كما يقال فلا عبرة - 00:06:34

الجزئي اذا خالف ما جرى به الاعتياد في مثله. لان تخلف بعض الجزئيات عن مقتضى الكلى لا يخرجه عن كونه كليا وايضا فان الغالب الاكثرى معتبرا بالشريعة اعتبارا عام قطعى. لان المخالفات الجزئية لا ينتمي اليها كليا يعارض - 00:06:55

وهذا الكلى الثابت هذا شأن الكلية الاستقرائية وخلاصة الامر ان الدليل الكلى حجة قاطعة في افادة ذلك المعنى. لا يقبل الرد ولا التأويل ولا اجتهاد فيه الا فيما يتعلق بتحقيق مناطقه اي في تطبيقه على احاد جزئياته كما اسلفنا. من حيث ان الجزئيات محكومة

بالزمان والمكان. والكلية - 00:07:15

معنى ذهني تصوري مجرد عن كل ذلك - 00:07:41